مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 08 العدد: 02، 2021 ص.ص:36-54

الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية - الأسباب والنتائج -

Economic reforms in the Algerian publicinstitution – Causes and results –

فوزية ساحي
جامعة لونيسي علي– البليدة 2
sahifouzia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/11/01 **تاريخ القبول: 2021/12/23**

ملخص:

مرت المؤسسات العمومية بمراحل تطورية ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات، ثم مرحلة الشركات الوطنية، بعدها مرحلة التسيير الاشتراكي وأخيرا الإصلاحات الاقتصادية. وعليه نحاول في هذه الورقة البحثية أن نتطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسات العمومية الجزائرية ابتداء من إعادة الهيكلة، الاستقلالية، وخوصصة المؤسسات العمومية وفق التحويل إلى الملكية المحلية أو الأجنبية.

إن كل مرحلة من هذه المراحل الانتقالية التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية هي عملية إصلاح اقتصادي شامل هدفه التحكم في وسائل الإنتاج ورفع من المردودية الإنتاجية وتحسين الإنتاج ونوعيته، ولذلك فهي تأخذ مفهوم محاولة تقويم وتصحيح الوضعية السابقة للمؤسسة بتحقيق الفعالية التنظيمية. وبالتالي،فما هي الأسباب والمبادئ والأهداف والأشكال والنتائج والمشاكل التي نجمت عنها؟

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، إعادة الهيكلة، الاستقلالية، الخوصصة والاستثمار الأجنبي.

Abstract :

Public institutions have gone through evolutionary stages starting with the self-management of institutions, thennational companies stage,then the socialist management phase and finally the economic reforms. Therefore, in this research paper, we try to address the most important economic reforms that Algerian public institutions have known, starting with restructuring, independence, privatization of public institutions according to conversion to local property or foreign ownership.

Each of these transitions that the economic institution has gone through is a process of comprehensive economic reform its goal is to control the means of production, increase productivity and improve production quality, it therefore takes the concept of trying to correct the previous status of the institution by achieving organizational effectiveness.So what are the causes, principles, objectives, forms, results and problems that have resulted from them?

Key words: Economic reforms, Restructuring, Independence, Privatization and foreign investment.

مقدمة:

عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة بإعادة هيكلة اقتصادها، فبادرت بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط الثلاثي الأول لسنة 1967 لأجل العمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف و التبعية[1]. فكان التخطيط عاملا أساسيا لتحقيق الإستراتيجية والترقية السوسيو – ثقافية والتطوير الاقتصادي للبلاد[2].

إن مرحلة المخططات أدت إلى تحديد إستراتيجية اقتصادية على المدىالبعيد متمركزة على المحروقات، إعادة تنظيم الاقتصاد على شكل مؤسسات وطنية وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية[3]. مما أدى إلى تهميش الخواص و التقليل من دورهم داخلالمجتمع[4]. إذ انتهجت الجزائر نموذجا اشتراكيا للتصنيع المركز على الصناعات الثقيلة القائم على مبدأ التخطيط المركزي إلا أنه في بداية الثمانينات أظهر عجزه في تحقيق التنمية الشاملة.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وبرنامج التعديل الهيكلي

1. فشل القطاع العمومي:

إن معظم الدول النامية تتعرض إلى ضغوطات خارجية لأهداف سياسية،« فالدولة تعمل على إنشاء المؤسسات العمومية مهمتها الأولى هي القضاء على اللامساواة»[5]. فقد استعملت المؤسسة العمومية لتحقيق أغراض سياسية إيديولوجية أكثر منها اقتصادية، فكان نتيجة ذلك أنها عرفت صعوبات بعد انخفاض سعر البترول بحيث وصل سنة 1986 سعر البرميل الواحد 12 دولارا [6]،فأصبحت الخزينة العمومية لا تقوم بتغطية عجزها،وبالتالي تبيّن للكل أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي.

2. الإصلاحات الاقتصادية:

مرت المؤسسات العمومية بمراحل تطورية ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات، ثم مرحلة الشركات الوطنية، بعدها مرحلة التسيير الاشتراكي وأخيرا الإصلاحات الاقتصادية في بداية الثمانيناتمع المخطط الخماسي الأول الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطنيوالمستثمر الأجنبي[7].ويعتبر الإصلاح كعامل الترابط "تخطيط الاقتصاد لسير السوق" حيث كان مسير في بداية 1980 بإعادةالهيكلة التي لم تقاد بطريقة شاملة إلى الركائز الثلاث: القانون، المؤسسة والاقتصاد. فهي تعرض على أساس كونها إجابة على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد لذلك تهدف إلى وضع مكان لآليات السوق[8]. إذ شملت الإصلاحات الاقتصادية المراحل التنظيمية التالية:

1.2.إعادة الهيكلة وأهدافها:

إن مبدأ إعادة هيكلة الشركات العمومية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول (1980-1984) جاء لتقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من أجل مواجهة الصعوبات وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدها. وبالتالي جاء مرسوم 240/80 الصادر في 1980/10/14 والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية.ونلخص أهم أسبابإعادة الهيكلة فيما يلي:**أولا:** نجد ضخامة حجم الشركات الوطنية الجزائرية،مما نتج عنه صعوبة التحكم في تسييرها، وكذلك تركيز المسؤولية في أيدي فئة من المسئولين (مركزية اتخاذ القرارات)، وغياب سياسة اجتماعية فعالة وظروف ملائمة للعمل بحكم أن عدد كبير من العمال كان تحت إشراف المديرية. و**ثانيا:** هناك تعدد مهام الشركة الوطنيةبحيث كانت الشركات قبل إعادة الهيكلة العضوية متعددة الوظائف مما أدى إلى تراكم بعض المشاكل مثلنقص الفعالية والنجاعة نتيجة عدم الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل. و**ثالثا:** وجود نقص معدلات الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج (فمثلا تخصيص حافلة لنقل عمال الشركة يؤدي إلى استغلالها في أوقات معينة فقط وتوقفها في أغلب الأوقات، في حين لو أن نفس الحافلة كانت تحت تصرف شركة مختصة في النقل فإن ذلك يعني استغلالها بأقصى درجة ممكنة).

وفي سنة 1982 قامت الدولة بإعادة هيكلة أولى للمؤسسات العمومية[9]. إذ تهدف إعادة الهيكلة إلى تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم، التخلص من نموذج التنمية الممركز لمرحلة السبعينات[10]، التركيز على مبدأ التخصيص وتقسيم العمل، تحقيق التوازن الجهوي في توزيع الأنشطة، العمل على رفع المردوديةالمالية، تقليص من التدخل في الشؤون الداخلية للمؤسسة [11]، الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية، رفع الإنتاج الوطني كما ونوعا، وتشجيع اللامركزية[12].فالهدف الأسمى لإعادة الهيكلة هو مراجعة الميكانيزمات للتسيير الاقتصادي، الفعالية و الجودة[13]. و بهذا أصبحت هناك أشكال من المؤسسات، و من التسيير أكثر غموضا في كل القطاعات خاصة بعد إعادة الهيكلة[14].وقد عملت الجزائر على القضاء على المشاكل المعرقلة للتسيير الحسن غير أن المبادئ الأساسية للبيروقراطية العلمية كما يراها "**ماكس فيبر**" كطريقة تنظيم فعالة[15]، لا يتّم احترامها في الأنظمة، ونشأ عنها عيوب البيروقراطية. وأيضا بسبب انخفاض أسعار البترول بشكل مفاجئ بداية من أواخر

1979، تمّ اتخاذ مجموعة من الإجراءات ضمن المخطط الخماسي (1980–1984) من أهمها مشروع إعادة هيكلة المؤسسات،بهدف التخلص من المركزية والبيروقراطية، و تحسين الفاعلية الاقتصادية[16].

1.1.2.أشكال إعادة الهيكلة:

ويمكن تمييز هذا التحول في نوعين من أشكال إعادة الهيكلة العضوية والمالية، كما يلي[17]:

- **إعادة الهيكلة العضوية:** إن تأسيس شركات وطنية كبيرة الحجم بتسيير مركزي مسألة ذات صعوبةحتمية في تسييرهذه المؤسسات مما استدعى إلى إعادة هيكلتها وتحويلها إلى مجموعة مؤسسات صغيرة، أو متوسطة لتسهيل التحكم والتسيير فيها، مع مراعاة طبيعة نشاط المؤسسة المهيكلة.
- **إعادة الهيكلة المالية:** وهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة لتجسيد استقلالها المالي، وبالتالي التخلص من الاعتماد على إعانة الدولة، وتتحول إلى وحدة اقتصادية مستقلة ماليا.

2.1.2 نتائج إعادة الهيكلة: تمّ تقييم هذه النتائج من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، كما يلي[18]:

- **من الناحية الاجتماعية:**التأثير الإيجابي المتمثل في تجسيد فكرة التوازن الجهوي، فك العزلة عن العديد من المناطق،توفير فرص العمل،عدم تحقيق تحسين المردودية والربح، ضعف التسيير لغياب الإطارات المسيرة المؤهلة، تدهور الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة، والإضرابات حيث في سنة1981 تمّ تسجيل 819 إضراب، وسنة 1982 تسجيل 855 إضراب، وسنة 1983 حوالي 688 إضراب ....الخ.
- **من الناحية الاقتصادية:** انخفاض وتباطؤ نسب التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة بارتفاعها في قطاع الإدارة، ومن ثم نقص الإطارات التقنية المتخصصة، هذا بدوره أدى إلى ضعف المردودية الإنتاجية في المقابل ضخامة الجهاز الإداري لعدم قدرته على التحكم في التسيير واتخاذ القرار.

النتائج السيئة المحققة من طرف الشركات الوطنية التي كانت بسبب التخطيط المركزي، كما أن العدد الكبير من الوحدات التابعة لشركات وطنية واحدة صعب من إمكانية معرفة الوحدات الرابحة (ذات مردودية) من الوحدات الخاسرة، ضخامة

الاستثمارات وطول فترة إنجازها، صعوبة انتقال المعلومات بين الوحدات في المؤسسة، ونجد العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة... إلى غير ذلك من الأسباب.

ومن خلال كل هذه العوامل فيمكن القول أن إعادة الهيكلة هي تغيير عقلاني لطرق تنظيم وسائل المؤسسات الاقتصادية بغية القضاء على تلك المشاكل الهيكلية والتنظيمة المتولدة عن الهيكل التنظيمي القديم.

2.2 استقلالية المؤسسات:

و تعني استقلالية و مسئولية القرار[19]. ففي بداية سنة 1988 عمدت الجزائر في إطار تطبيق سياسة إصلاحية جديدة تمثلت في استقلالية المؤسسات العمومية التي ينتظر منها التركيز على نوعية المنتوج وتطبيق أسعاره الحقيقية و القضاء على شبكة الوسطاء الذين يعاني المستهلك من تصرفاتهم، بتوضيح مسؤولية كل من المدير والعمال بفتح المجال ليساهموا في التسيير[20]. إذ تمّ وضع توصية مدرجة في الاستقلالية تهدف إلى عدم إقامة عمليات تجارية تمّس برأس مال المؤسسة والاهتمام بتعديلات مالية، إدارية و اجتماعية [21]. فقد منحت للمؤسسة الإنتاجية سلطات واسعة في تسيير شؤونها، في إطار أسلوب تنظيمي قائم على اللامركزية الإدارية[22]، حيث يطبّق عليها القانون التجاري.

ومن نتائج استقلالية المؤسسات أن تم تحويل240 مؤسسة خلال شهر فيفري 1990 من مجموع 459 مؤسسة عمومية إلى نظام الاستقلالية، وكان ذلك في إطار المرحلة الثانية للتطبيق الفعلي لنظام الاستقلالية التي انطلقت مع بداية سنة 1989، وقد لوحظ أن معظم المؤسسات التي تحولت إلى نظام الاستقلالية كانت تفتقد إلى الشروط والإجراءات اللازمة التي تؤهلها لمثل هذه النقلة النوعية كالوضعية السيئة التي تعيشها تلك المؤسسات لقدم وإهتلاك الآلات، والمعدات، نقص عملية الصيانة التي أدت بدورها إلى ارتفاع الأعطال بحيث شملت 90% من مؤسسات القطاع الصناعي العمومي.وقد أدت الوضعية المالية المتدهورة للمؤسسات العمومية المستقلة إلى لجوئها إلى المؤسسات المالية قصد طلب القروض بحيث بلغ عددها 66.5 %خلال الثلاثي الأول من سنة 1989 ليرتفع إلى 80.9%خلال الثلاثي الرابع من نفس السنة[23].إذ أن كل من مشروعي إعادة الهيكلة والاستقلالية فشلا في تحقيق المردودية والنتائج المالية المسطرة، حيث أنهما كانتا بمثابة مرحلة تمهيدية للدخول في المرحلة الأخيرة، وهي الخوصصة و الاستثمار بأشكاله.

3 الخوصصة وتطور القطاع الخاص:

إن المؤسسات العمومية مستقلة في تطبيق استراتيجيات التسيير منذ إصلاحات 1988 التي "تعمّمت في 1995 مع قانون الملكيات المتحركة للدولة وأعيد تنظيم المؤسسات على شكل شركات صناعية ومالية بتطبيق القواعد الجديدة"[24]. وهكذا فإن "تشخيص أية مؤسسة عمومية وطنية هو في الأساس ضروري من أجل الحسم في قرار غلق المؤسسة، تقويمها، بيع جزء من أصولها، بيع المؤسسة بأكملها"[25]. و لقد تمّ طرح مشروع الخوصصة بالنسبة للعديد من الدول كالجزائر التي قبل الشروع فيها قامت السلطة السياسية باتخاذ مجموعة من التعديلات على المستوى القانوني بإعطاء للقطاع الخاص حرية أكثر نظرا لنوعية السياسة الاقتصادية مقارنة بالمراحل الأخرى. لذلك سنتطرق إلى أهم المراحل التي عرفها القطاع الخاص من خلال عرضنا للمواثيق، قوانين الاستثمار و وصولا إلى الخوصصة ودوافعها.

1.3.تطور مكانة و قوانين القطاع الخاص الوطني:

إن دراسة تطور القطاع الخاص من خلال قوانين الاستثمار التي مر بها الرأسمال الخاص الجزائري، يدعونا إلى دراسة مكانته من خلال مختلف المواثيق التي تشكل المذهب الاقتصادي الوطني، ونؤكد أن كل ميثاق إنما هو صورة للظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي انبثق عنها ما تجعل المواثيق تختلف. إذ وجه **ميثاق طرابلس1962** خطابا قاسيا إلىالقطاع الخاص، من خلال عدائه للبورجوازية الوطنية، لكن نظرا للظروف الناتجة عن الاستقلال، فإن الميثاق أثار مشاركة القطاع الخاص الأجنبي من خلال القانون الأول للاستثمار في جويلية 1963 لتشجيع سلطة البلاد له، وما يستخلص من هذا الميثاق أن القطاع الخاص الوطني الصناعي كان مهمشا لم يعط له الصفة الشرعية إلا النشاطات الحرفية. وبعده أتى ميثاق الجزائر 1964بصياغة تمثل اتجاها عدائيا للملكية الخاصة لطبيعة الحكم الثوري التي تعمل للدفاع عن مصالح الفئات الكادحة، ولكنه لم ينف مشاركة الرأسمال الخاص في التنمية الشاملة، وبذلك يقرر إدماج رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في شركات ذات الاقتصاد المشترك. ثم جاء الميثاق الوطني 1976 تمّفيه إقرار دور القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني،وأعطى شرعية للملكية الخاصة بحيث جاء فيه... « وأن تدمج الملكية الخاصة في مسار التنمية...»[26]، وذلك في مجال النشاطات المحدودة مكملة للقطاع العمومي. ويحدد الميثاق الوطني 1986بوضوح دور القطاع الخاص، ويقرر دمجه في المخططات الإنمائية. ونجد من ضمن ما جاء فيه « تحديد أفاق المستثمرين الخواص وإعطائهم الضمانات المناسبة في إطار القانون، وتشجيع كل المبادرات المفيدة لخدمة التنمية الوطنية، ويجب إدماج تنمية القطاع الخاص الوطني وتسييره في إطار مخطط التنمية[27]».

فالمتتبع لهذه المراسيم عبر فترات مختلفة من تاريخ الجزائر، فإنه سيلاحظ تباين في مواقفها اتجاه القطاع الخاص،إذ القانون الأول للاستثمار لم يهتم بهذا القطاع إذ بقي بعيدا عن منافسة القطاع العمومي، "فأصبح مهمشا لكون دوره ثانويا. كما أنه اهتم بالصناعات الصغيرة و المتوسطة"[28]. ويعتبر حديث النشأة لأن "فكرة الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي لم تظهر إلا مع نهاية الستينات حيث كان ينتج بضائع توجه إلى المؤسسات العمومية وليس إلى السوق"[29]. أما القانون الثاني للاستثمار 1966 فقد أعطى دفعا أكبر للقطاع الخاص. بينما القانون الثالث 1982 للاستثمار، يحدد الإطار الشرعي لمشاركة المتعاملين الخواص في النشاطات الاقتصادية، لقد كان هذا القانون خطوة هامة باعتبار القطاع الخاص مكملا للقطاع العمومي، وذلك في مشاركته في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، خلق الوظائف، المشاركة في أنشطة التحويل والمساهمة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية،ويعد مصدرا هاما للموارد المالية سواء عن طريق الودائع المصرفية أو مساهمته الجبائية[30]. ولم يتوقف الأمر عند هذا القانون فحسب، فقد استمرت السلطات في بناء الهياكل الخاصة بالانتقال إلى اقتصاد السوق، ويتجسد ذلك من خلال القانون الرابع للاستثمار المكمل **للقانون رقم 88 – 25** لـ 12 جويلية 1988، بحيث عمل على إلغاء نصوص قوانين الاستثمار السابقة خاصة التي تحمل المضايقات المفروضة على القطاع الخاص الوطني، ثم جاء القانون الخامس للاستثمار، وهو متعلق **بالمرسوم التشريعي رقم 93-12**في أكتوبر 1993، أين يحدد كل القوانين من أجل إكمال ميكانزمات اقتصاد السوق بدون تفريق بين القطاع العمومي/الخاص **(الوطني والأجنبي)**[31]، إذن تمكن القطاع الخاص أن يكسب قاعدة قانونية قوية خاصة أثناء تطبيق الخوصصة **(مرسوم 95 – 22)**.

2.3.المرحلة الانتقالية ودوافع الخوصصة في الجزائر:

- **المرحلة الانتقالية:** شرعت الدولة الجزائرية بالتمهيد في التوغل في أبجديات الاقتصاد العالمي المتبني على آليات اقتصاد السوق الذي يستوجب الخوصصة. ويعتبر الممثلون الاقتصاديون الأساس في التفاهم والتشاور حول مضمون الانتقالية، أي الأشياء الواجب تغييرها من أجل نجاح هذه العملية. ويوجد ثلاثة عوامل أساسية في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق،فالعامل الأول يتمثل في ضرورة استقرار الاقتصاد (من 3 إلى 5 سنوات)، هذا بالقضاء على السيولة الفائضة" La sur liquidité"، المراقبة المالية لنسبة الفوائد والتخفيض من المديونية أو على الأقل مواصلة دفعها. والعامل الثاني يتجسد في تحرير الاقتصاد من 2 إلى 5 سنوات

كتحرير الأسعار و المنافسة المحلية والأجنبية. أما العامل الثالث يشمل الاهتمام الضروري بالوقت في عملية الخوصصة، وأخذه بعين الاعتبار من أولويات مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق (من 10 إلى 20 سنة). وهناك**ثلاث طرق للخوصصة** هي[32]:

- **الخوصصة الإرادية:** هي بيع المؤسسات للعمال بأرخص الأثمان من طرف المالكين (الدولة).
- **الخوصصة من الأعلى أو الخوصصة الكبرى:** هي تحويل كامل أو جزئي لأسهم الشركات الكبرى القديمة إلى مؤسسات، كانت بدورها قد حولت أسهمها إلى خواص أي هي طريقة للمتاجرة.
- **الخوصصة من الأسفل:** هي خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ببيع أو تسيير المؤسسات القديمة والقليلة عن طريق المزاد العلني أو عن طريق خلق مؤسسات ابتداء من لاشيء.

فنجاح مخطط اقتصاد السوق يقف على المعرفة الجيدة للخيارات الاقتصادية، وبالتالي نخلص إلى أن المعطيات السوسيو–ثقافية الأصلية، وتفهم الشعوب للتأثيرات على المدى الطويل لمختلف أساليب الحكم هما العاملان الأساسيان لعرقلة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. ومما سبق نبيّن ثلاث مقاربات للمرحلة الانتقالية، وهي: **أولا** لدينا المقاربة العلمية الوراثية، وترى أن الاقتصاد الاشتراكي كاناقتصادا مجمدا، لا يسير وفق متطلبات الاقتصاد العالمي المبني على الحرية في الملكية و التصرف فيرؤوس الأموال، حيث نتج عن الآليات الاقتصادية القديمة المسيرة لهذا النظام الاشتراكي سوء التخطيطوالتوظيف غير العقلاني للمواردالبشرية. كما ترى هذه المقاربة أنّ الانتقال إلى مرحلة تسييرية أخرى (اقتصاد السوق) يتطلب من الهيئات الرسمية و حتى الأفراد تغيير تصرفاتهم وسلوكاتهم المهنية داخل المؤسسات. و**ثانيا** نجد المقاربة التطورية التي ترتكز عكس السابقة على "حركية النظام الرأسمالي التي تتطلب من الرأسمالية إدارة المنظمات والمؤسسات الموجودة"[33]، وبالتالي فإنه:" قبل التحليل في ماهية المنظمات التي تستخدمها جماعة عمالية ما، يجب أولا و قبل كل شيء خلق الإطار التنظيمي الذي يسمح بإنتاج هيئة قوية من خلال تحديد أحسن المقاولين العمال" [34]. و**ثالثا** نجدالمقاربة العقلانية التي تقتضي تحديد الهدف المنشود، وتحديد الهيئات التي تسير اقتصاد

السوق، وكذا الأساليب الخاصة بالتوظيف العقلاني والمحدد للعمال، وبالتالي فإنها تعتمد على الاقتصاد المخطط المبني على قواعد أساسية للاقتصاد الوطني.ومن خلال تقييم المقاربات نجدأن الأسس التي ترتكز عليها المقاربة الأولى ترشحها إلى الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى ما بعده مع التأكيد على أهمية التغيير في التصرفات التي تشغل مكانا هاما في علم الوراثة. لكنها لم تعط المؤشرات الحقيقية حول طريقة التغير في التصرفات.أما المقاربة الثانية تظهر أكثر تلاؤما بالنسبة للدول التي لا تزال ذاكرة الرأسمالية حاضرة فيها. ولكن في الدول التي سيرت بالنمط الاشتراكي، وبسبب غياب المخططات عند عملية الانتقال إلى الاقتصاد الحر، تبرز المافيا السياسية والاقتصادية التي تظهر في شكل مقرات اقتصادية لا علاقة لها بالاقتصاد الحر.

وفي المقاربة الثالثة المشكل هو أن اقتصاد السوق ليس نتاج تعريف أولى ولكنه نتاج تطور تاريخي متشعب، فأين نجد العقلانية المسيرة للمهام؟،تستحق هذه المقاربة ذات غاية معينة تثبيت عملية الانتقال إلى الخوصصة والبحث في العلاقة بين التنظيم المحكم لعملية التحويل إلى اقتصاد السوق،والبحث في الإرادة السياسية المعتمدة في هذا الاتجاه لتقليل من أسباب الفشل، خاصة وأنها تعمل داخل فضاء رأسمالي مبني على المنافسة أين يسيطر ويهيمن الرأسماليون على رأس المال"[35].

- **عوامل الدفع إلى الخوصصة في الجزائر:**

– الدوافع الاقتصادية، المالية، السياسية والقانونية للخوصصة:

يمكن تفسير حركة الخوصصة في الجزائر بعوامل اقتصادية، مالية، قانونية وسياسية، وعدم وجود المتاحات المالية لذلك"تسعى إلى معالجة عجز ماليتها العمومية دون رفع حجم مديونيتها"[36].

حيث نجد "من الدوافع الاقتصادية الداعية لعملية الخوصصة، السعي لرفع الكفاءة الاقتصادية والفعالية، تقديم سلع وخدمات بأسعار قادرة على منافسة الأسعار الدولية"[37]. أما "دوافعها المالية هي تقليص عجز ميزانية الدولة"[38]، ومعالجة العجز المالي، فالجدال القائم حولها هو جدال سياسي[39]، لكونها "تعني الديمقراطية في مجال التخطيط،الإنتاج، توزيع الثروة، الاستهلاك وحق التملك"[40]، وأما من "الجانب القانوني فإن الدافع هو إعادة النظر في التشريع وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق"[41].

- **العوامل الداخلية:** العامل الأول هو الخلل في تسيير الاقتصاد لإفلاس القطع العمومي وعدم فعالية المؤسسات العمومية التي لم تعد الدولة قادرة على أن تقدم لها إعانات لإنقاذها [42]، أما العامل الثاني هو الخلل في تسيير التوازن الخارجي التجاري والتكنولوجي للتبعية إلى الخارج، الاعتماد على الوسائل التقليدية في الإنتاج، نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية"[43]. والعامل الثالث هو الخلل فيإستراتيجية التنمية لسوء الاستغلال لمختلف الموارد وتهميش القطاع الخاص.

- **العوامل الخارجية:** تعود **أولا** إلى ظهور نظام دولي جديد وتقوده قوى رأسمالية تتبنى المنافسة واقتصاد السوق، التراجع الكبير لأكبر البنوك التجارية الخارجية في تمويل استثمارات الدول النامية، بتأثيره على مداخيل ميزانية الدولة بالانخفاض،**وثانيا** إلى نجاح الإيديولوجيات الليبرالية في ظلها يقتصر دور الدولة على اقتطاع الضريبة لضمان تقديم الخدمات العامة وابتعادها عن النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، حيث أن إخفاق أسلوب التسيير الاشتراكي ساهم في نجاح المعسكر الرأسمالي بطريقة غير مباشرة من خلال المؤسسات المالية الدولية.**وثالثا** ترجع إلى موقف المؤسسات المالية الدولية بتأكيدها عقد اتفاقية القرض في أكتوبر 1991، مع الالتزام بفتح المجال الواسع لإمكانية الخوصصة [44].ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن هذه المنظمات أصبحت تشكل أداة ضغط خارجي لتطبيق سياسات الإصلاح من قبل الدول التي تعاني الاستدانة الخارجية، بسبب نمط التسيير الذي سلكته هذه الأخيرة[45].

ورابعا ترجع إلى مشكل المديونية بسبب انهيار سعر البترول بأكثر من ثلثي قيمته (من 30 إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد) منذ 1986، تقلص حجم العائدات السنوية للدولة من 12.72 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار أي بنسبة 43 %مما سبب أزمة مالية خانقة انعكست سلبا على التوازن العام لميزان المدفوعات الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج. هذا العجز الذي انتقلت قيمته من 1.67 مليار دولار سنة 1985 إلى 6.18 مليار دولار سنة 1992، دفع بالبلاد إلى اللجوء السنوي المتكرر للاقتراض من الخارج مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد.وتعتبر المديونية عبئا ثقيلا على الدول النامية كالجزائر ذات المديونية أزيد من 32 مليار دولار سنة 1998[46].

3.3.تشريعات شروط، أهداف، مشاكل الخوصصة وآثارها واتجاهاتها وإستراتيجيتها في الجزائر:

- **تشريعات شروط، أهداف الخوصصة:**

أمام ضعف القطاع العمومي الوطني، قرّرت السلطات بذلك التوجه إلى خوصصة رأسمال المؤسسات العمومية وترك المجال للقطاع الخاص لإثبات قدراته وكفاءاته التسييرية والإنتاجية. فقام المشرع الجزائري بإدخال عدة صيغ و قوانين من أجل تسهيل العملية التسييرية للقطاعين العمومي والخاص. حيث حددت الدولة الأساليب التي تتم بها خوصصة المؤسسات باستعمال أربع خيارات تتمثل في البيع عن طريق السوق المالي، عرض علني بسعر ثابت، المزايدة وأخيرا عقد راضي. إذ أنجزت الجزائر برنامجا واسعا لتصحيح الهياكل الاقتصادية "يتمحور حول أهداف ترمي إلى استعادة التوازن المالي، تحرير الاقتصاد و تشجيع المبادرة الخاصة في إطار تنافسي نزيه برفع القيود على التجارة الخارجية ومنظومة الأسعار وإصلاح النظام الجبائي"[47]ونجاح عمليّة الخوصصة يتطلب توفير شروط أساسية من بينها: الابتعاد عن أساليب التسيير الإداري المعمول به سابقا، تخلّي الدولة عن دورها الإنتاجي لصالح المتعاملين الخواص الأكفّاء لتحقيق الفعالية الاقتصادية، وجوب الدولة أن تأخذ على عاتقها دورها كضابط للاقتصاد و كمنظم له. و من الناحية القانونية وفق *المادة 42* «يتعين على المجلس، قبل الشروع في أية عملية تحويل الملكية، أن يكلف مهنيين معتمدين بإعداد تقرير عن مراقبة الحسابات يؤكد الأرقام المضمّنة في الوضعية المحاسبية التي شكلت أساس تقييمها، وذلك بالنسبة لكل مؤسسة عمومية [48]». وعلى البنك الوطني الجزائري "قطع أبعد مرحلة في عملية التطهيربين البنوك الجزائرية للدخول في عملية الخوصصة"[49]. وبعدبرنامج التصحيح الهيكلي وبرنامجالإنعاش الاقتصادي الذي تلاه خلال السنوات (199–1998)، تعزّزت الوضعية المالية الخارجية للجزائر. فبعد أن تمّ بيع موجودات الشركات المنحلة انجرّ عنها بيع أكثر من 600 مؤسسة عمومية من الحجم المتوسط إلى العمال وسمحت هذه العملية بتأسيس أكثر من 1000 شركة أسهم. أمّا "الشركات العمومية الكبيرة فقد وافقت الحكومة على برنامج خوصصة يغطي 250 مؤسسة وشرع في بيع المرحلة الأولى التي تضّم 89 شركة"[50]. إن "تحسين المحيط القانوني باختيار وسائل أكثر عقلانية التنظيم يطمح إلى هدفين لنجاح برنامج الخوصصة هما تحسين الفعالية الاقتصادية وتغيير نظام تقسيم الدخل،وأكثر تحديدا الدخول في السوق العالمية

بالمساهمة بجزء من رأس المال، خلق مناصب شغل"[51] و"توسيع قاعدة الملكية"[52]. ويرمي برنامج الخوصصة إلى "تحقيق هدفين أساسين هما: تمويل الخزينة العامة منجراء بيع المؤسسات العمومية وإبعاد هذه المؤسسات من الخطر المالي بمشاركة القطاع الخاص"[53].

- **مشاكل الخوصصة وآثارها واتجاهاتها واستراتيجياتها في الجزائر:**

- **مشاكلها:** تتمثل"في عدم الاستقرار السياسي، وعدم الإسراع في حل سياسي شامل يساعد على تقليص سيادة الدولة الوطنية"[54]. ومن بين "المشاكل التقنية: تحديد حق الخوصصة، المؤسسات التي سوف تخوصص، تقييم الأصول، ومن المتحصل عليها؟، عدم وجود مؤسسات مصرفية ناجحة. إذ اللجوء إلى الخوصصة يعتبر تواصل منطقي للإخفاقات وآخرها الإصلاحات الاقتصادية لـ 1988"[55].

- **آثارها:** إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخوصصة في الجزائر تتمثل في:

الآثار الإيجابية: تعتبر الخوصصة "أداة هامة لتحويل النظم السائدة إلى نظم رأسمالية، وتقضي على الاحتكارات بإصدار قوانين كاستحداث الحكومة الجزائرية سهما تملكه، يخول لها حق التدخل وفرض الرقابة على مؤسسة ما"[56]، وآثار أخرى كالمنافسة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، توفير الوظائف وزيادة الصادرات للتطور الاجتماعيولعل أهم الإغراءات التي توفرها برامج الخوصصةللمستثمرين الأجانب تتمثل في "اقتحام أسواق جديدة في البلدان النامية التي تتوفر على اليد العاملة قليلة التكلفة"[57]، و"التقليل من المجازفة عندما يشارك المستثمرون الأجانب معالشركات المخوصصة أو يشترون جزءا من أسهمها و المردودية الجيدة"[58].

- **الآثار السلبية:** تؤدي الخوصصة إلى ضغوطات سياسية واجتماعية، إلغاء الدعم المخصص للمواد الاستهلاكية، تقليص عدد المستخدمين،تدهور القدرة الشرائية للمواطنين من جراء تقلص دور الدولة في عملية التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية، الإمكانيات المحدودة لتطوير المنافسة في الأسواق، تسريح العمال، البطالة، الفقر، تشكيل طبقتين اجتماعيتينمتضادتين، طبقة غنية تملك رأسمال وطبقة فقيرة، واختفاء الطبقة المتوسطة. حيث لوحظ تطور عدد العمال المسرحين وفق عدد الملفات المودعة لدى الصندوق الوطني لتأمين البطالة أن تقل من 54528 ملف في ماي 1997 إلى 143234ملف في أفريل 1998، و أن عدد الملفات المقبولة في شهر

ماي 1997 بلغت نسبة 89.86 % من مجموع الملفات المودعة، أما في ماي 1998 بلغت نسبة الملفات المقبولة 79.31% من مجموع الملفات المودعة[59].

- **اتجاهات الخوصصة وإستراتيجيتها وأسباب التحول نحو اقتصاد السوق:**

إن ما تعرض إليه القطاع العمومي من الخسارة والسرقة والمحسوبية والرشوة سبب في فشله، وفي المقابل القطاع الخاص كان كمنفذ لمحاولة ترجيح الكفة للتنمية. وبما أنّ الخوصصة هي المحرك الرئيسي لعولمة رأس المال، وتنامي المصلحة الفردية[60]، فإن ذلك قد ساعدها على وضع إستراتيجية محكمة من أجل ضمان استمرارية سيطرتها على مستوى العالمي، و ذلك وفق البنود التالية: تشجيع توسع قطاع شركات الأعمال على حساب القطاع العمومي، سياستي تسريح وتخفيض العمال، وتعزيز فكرة أيديولوجية الفردية[61]. وهناك أسباب داخلية متعلقة بالأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري عجلت باللجوء إلى تطبيقها والتحول نحو اقتصاد السوق، وهي فشل التجربة التنموية القائمة على إستراتيجية الاقتصاد المخطط، وضعف أداء القطاع العمومي لكبر حجم هو ارتباط مؤسساته بالمركزية الإدارية المعطلة لاتخاذ القرارات[62]، فشل الإصلاحات الاقتصادية (إعادة الهيكلة و الاستقلالية)، صدور قانون المالية التكميلي لعام 1994 الذي ينص على تنظيم المؤسسات في شكل شركات مختلطة تشكل فيها مساهمة الدولة نسبة 51 % مقابل 49% للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. وتمّ تخصيص غطاء مالي لمشروع الخوصصة بموجب قانون المالية لعام 1995 بما يقارب 148 مليار دينار للتطهير المالي للمؤسسات العمومية، إذ يتضح أن مشروع الخوصصة هو فيتوّسع من سنة لأخرى[63].

4.3.الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية:

لقد تقدمت الدول الصناعية في "جولة أوروغواي" بمقترح سمي "إجراءات حماية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة" التي تضمنت الاتفاقيات التجارية المرتبطة بتدابير الاستثمار الصناعي، والهدف منها منع الحكومات بالدول المضيفة أن تطلب حدا أدنى من مدخلات الإنتاج من المستثمر الأجنبي، وإزالة معوقات انسياب الاستثمار الأجنبي ودخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق المحلية. ومن ثم فإن اتفاقات التجارة المتعلقة بتدابير الاستثمار ستضعف من قوة الدول النامية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات. وإن الدول المتقدمة تعمل على عولمة المجالات التي اكتسبت فيها ميزات تنافسية كثيرة،لتسمح لشركاتها من إيجاد أسواق جديدة لها في العالم، تحقق

أرباحا طائلة على حساب الدول النامية. حيث أعطيت للدول المتقدمة مهلة عامين خلالها تلزم تلك الدول بإزالة كافة القيود التجارية ذات الصلة بالاستثمار، بينما أعطيت للدول النامية مهلة 5 سنوات أما الدول الأقل نموا لها مهلة 7 سنوات[64].

لقد شهدت حقبة التسعينات تغيرات كبيرة في منظومة الاقتصاد العالمي، خاصة بعد انهيار أنظمة التخطيط الاشتراكية على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي. وانفتاح الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية (**OMC**). كل هذه التغيرات أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا جديدة بواسطة الشركات عابرة القوميات، في ظل العولمة الاقتصادية[65].

فالنمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي فيظل العولمة، وهذا الاستثمار التي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية.وعلى الرغم من أن هذه الشركات تستثمر بالخارج منذ أكثر من 100 عام، إلا أنها لم تكن بهذا الحجم الآن، كما أنها لم تكن تستثمر في كل تلك القطاعات والدول.فثروة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر دلالة على عولمة الاقتصاد الدولي، نظرا لتوسيع الشركات في عملياتها خارج حدودها القومية. والدليل على أثر الشركات متعددة الجنسيات على الاتجاه نحو العولمة، يمكن قراءته من الأرقام التالية: نجد أولا أن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق معدل نمو في الستينات، بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي، بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[66]. وقد تصاعدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 160 مليار دولار في عام1991[67]وفي عام 1996 بلغ 350 مليار دولار بزيادة قدرها 10 %عن عام 1995[68]. وفي سنة 2000 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر 1.3 ألف مليار دولار. وثانيا اتجهت معظم تدفقات رؤوس الأموال خلال السنوات السابقة إلى الأسواق الصاعدة، إذ تلقت 21 دولة من الدول التي تقع في آسيا وأمريكا الجنوبية في الفترة 1990-1995 ما يزيد عن 65 % من صافي التدفقات. وقد ترتب على العولمة زيادة المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة، بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي بلغ عددها 63.000 شركة تحتوي على 550.000 فرع في الخارج (تقرير الاستثمار في العالم 2001)، وانتقل العدد إلى 65.000 شركة متعددة الجنسيات (حسب تقرير الاستثمار في العالم 2002). وبالتالي فإن العولمة والشركات متعددة

الجنسيات زوجين شديدي الارتباط. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، وفي نفس الوقت فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي (تقرير الاستثمار العالمي لمنظمة UNCTAD لعام 1998). ويرى معارضو منظمة التجارة العالمية ومؤسسات دولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين أن الإصرار على مسألة التكامل والاندماج الاقتصادي وحرية التجارة يرغم الشعوب على العيش في "اقتصادات" لا في "مجتمعات". ومن شأن ذل إضعاف الموقف الاقتصادي للمجتمعات الفقيرة عن طريق إتاحة المجال للشركات العابرة للقوميات بالعمل من دون إعطاء اهتمام كبير بتعليمات السلامة[69].

خاتمة:

إن الممارسات التنظيمية وخاصة أنماط التسيير تتأثر بالمحددات والمتغيرات الثقافية، فأصبحت الأشكال الكلاسيكية للتنظيم عاجزة عن مواكبة تطورات السوق. ونجد الإصلاحات الاقتصادية على مستوى المؤسسات العمومية الجزائرية تركزت على المستوى الكلي وأهملت العمق والمستويات الجزئية الأساسية على غرار التسيير والتنظيم الذين لم يتناولا إلا عرضا ولم يظهر الاهتمام بهما إلا متأخرا مع الموجة الجديدة لاقتراحات الصناديق المالية الدولية لتحديات متعددة نتيجة ظهور الحاجة إلى التنوع.

قائمة المراجع:

[1]- أحمد هني، 1991، ***اقتصاد الجزائر المستقلة***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.22.

[2]– OURABAH , M. (1982).***Les transformations économiques de l'Algérie,***Ed ENAP, Alger, p.78.

[3]–أحمد هني، المرجع السابق، ص.25.

[4] – علي الكنز،1990، ***حول الأزمة، 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي***، دار بوشنان للنشر، الجزائر، ص.71.

[5]– HAFSI ,T. (1984).***L'Entreprise publique et politique industrielle***, Ed Mcgraw-Hill, Paris, p.15.

[6]–علي الكنز، المرجع السابق، ص.72.

[7]– BENACHENHOU , M. (1994). « La restructuration industrielle modalités et implications », Economie, document N° 17, ***édité par L'Agence Algérie***, septembre , p. 19.

[8]– BOUYACOUB ,A.(1997). « L'entreprise publique et l'économie de Marché (1988-1993) », ***Les cahiers du CREAD***, N°39, Alger,1ére trimestre 1997, p.p. 25-26.

[9] - BENISSAD ,H.(1994). Algérie: restructuration et réforme économique (1979-1993), OPU,Alger, p.40

[10] – سعيد أوكيل وآخرون،1994، ***استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.ص. 40–50.

[11] – BENISSAD ,H.(1993). Algérie: restructuration et reformes économiques (1979-1993) , 0p.cit, p.p. 40-41.

[12]- BRAHIMI ,A .(1991). ***L'économie algérienne***, OPU, p. 285

[13]–***Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques***, volume XXI – n 0 2, OPU, Alger, juin 1984, p.p. 305-307.

[14]- GHEZALI ,M. (1989). « L'évolution l'entreprise publique et de la planification en Algérie », ***RASJEP***, n° 4, p.743

[15] -WEBER ,M., and EDGAR ,M.(1975).***La bureaucratie***, Ed UGE, Paris, p.15.

[16] –محمد بلقاسم وحسن بهلول، 1993، ***الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية***، مطبعة دحلب، الجزائر، ص.47.

[17]– نفس المرجع، ص.ص. 48–49.

[18]– نفس المرجع، ص.ص. 49–50.

[19]ناصر عدون دادي، المرجع السابق، ص.18.

[20]–***دورية الاقتصاد***، 1987، وكالة الأنباء الجزائرية، وحدة الوثائق والمطبوعات، العدد 148، ص.ص.8–10.

[21]–Gestion et Entreprise, L'INPED, n° 5, Boumerdès-Alger, Octobre 1998, p.p. 30-31.

[22]– يوسف بن سعدون، المرجع السابق، ص.ص. 31–33.

[23]نفس المرجع، ص.ص. 33–35.

[24] –BOUZIDI , A. (1999).***Les années 90 de l'économie algérienne***, Ed ENAG, Alger, p.75.

[25]-HAMDI , K.(1995).***Comment diagnostiquer et redresser une entreprise***, Ed. Rissala, Alger, p.08

[26]–جبهة التحرير الوطني، 1976، ***الميثاق الوطني 1976***، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص.40.

[27]جبهة التحرير الوطني، 1986، ***الميثاق الوطني1986***، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،ص.146.

[28]–LIABES , D. (1984). Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982, ***CREAD***, p.67.

[29]-PENEFF , J.(1981). « Les industriels Algériens », ***Centre de recherche d'étude sur les sociétés méditerranéens***, Ed CNRS, Paris, p.8.

[30]–المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة في الجزائر، 1985، الصناعة الخاصة في الجزائر، ***مجلة التخطيط***، العدد 02، جوان ص.ص. 117–124.

[31] –DERRAS (O.), « Place du secteur privé industriel national dans l'économie Algérienne », ***in Insaniyat***, n° 1, C.N.C, Alger, 1997, p.p. 168-169 .

[32] -HOLKBLAT, N. (1993). « La privatisation en Europe de l'est : Problèmes, Situation et Méthodes », Document de travail, N° 07, ***CNRS***, Paris, p.p. 28-29.

[33]- BOUSSOUMAH , M. (1994).***Les privatisations en question***, Ed Economica, Paris, p.13.

[34]- SAMSON , I. (1990). « La transition au marché des économies post-socialistes », in : Dix Grands Problèmes Economiques Contemporains, Document économique, N°1, ***CNRS***, Paris, p.p. 51–52.

[35]- PELIKAN , P. (1992). « The dynamies of Economie Systems or how to transform a failed socialist economy », in: ***Evolutionary Economies***, Document économique, n° 2 , CNRS, Paris, p.15

[36]- SAMSON (I.), Op.cit, p.52

[37] –BOUSSOUMAH , M. (1994).***Les privatisations en question,*** Ed Economica, Paris, p.13.

[38]–أحمد ماهر، المرجع السابق، ص.24.

[39]–ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص.60.

[40]–***مجلة المجال***، 1993،« تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص »، العدد 271، ص.22.

[41]– عبد الله بدعيدة، ***الخوصصة وإعادة الهيكلة***، "ندوة مقدمة في إطار ندوة الخميس الاقتصادي"، معهد العلوم الاقتصادية الخروبة، جامعة الجزائر،95/94، ص.07.

[42]– ستيف هانكي، المرجع السابق، ص.101.

[43]- BENISSAD , H. Op.Cit, p.176

[44]– طاهر حسين، 1997، "اقتصاديات البلدان العربية في مواجهة التدويل و العولمة "، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، في الأوراسي، ***المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP)***، الجزائر، 28-1997/04/30، ص.04.

[45] – BENISSAD , H. Op.cit, p.p. 174-175.

[46]- MORIN , J.M. (1996). ***Précis de sociologie***, Editions Nathan, Paris, p.56

[47]– Journal El Watan, Dimanche, 29 Mars 1998, Endettement et déstabilisation sociale, l'expérience Algérienne, article écrit par l'enseignant chercheur, HAMOUM D-EDDINE.

[48]– مجلة الاقتصاد والأعمال، 1999،" ***الخصخصة ترياق الأسواق***، المؤتمر السنوي الخاص لأسواق رأس المال العربية، عدد خاص، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، لبنان، أيار / ص.60.

[49]– الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص.09.

[50]– ***مجلة الاقتصاد و الأعمال***، 1999، المرجع السابق، ص.85.

[51]– نفس المرجع، ص.60.

[52] –BENACHENHOU (M.), Op.cit, p.23.

[53]– ***الجريدة الرسمية***، العدد 48، المرجع السابق، ص.10.

[54]–BOUSSOUMAH (M.), Op.cit, p.13

[55]– معمر بوضرسة،1996، "الخوصصة أو نهاية الدولة الوطنية"، ***جريدة العالم السياسي***، العدد 104، ص.2.

[56] –HAMIDI , L. Op.cit, p.189.

[57] -ABDELADIM ,L.(1998). ***les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie),*** les Editions Internationales, Alger, 1998, p.220

[58]– ***مجلة المجال***، المرجع السابق، ص.ص. 20–21 .

[59]–BENOSMANE , M. Op.cit, p.18.

[60]-Ibid, p.18

[61] -***Conjoncture Revue d'Information et d'Analyse de l'économie Algérienne***, Juillet-Aout 1998, N° 46, , p.07.

[62]– يوسف بن سعدون، ص.37.

[63]نفس المرجع، ص.ص. 40–42.–

[64]– عاطف السيد،1999، ***الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة)***، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية ص.29.

[65] –DURAUSSET, M. (1994). ***La Mondialisation de l'économie***, Ellipses, Paris, 1994, p.76

[66]–عمر صقر،2001، ***العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة***، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص.27.

[67]– بيتردساذرلاند، 2002، "لماذا يجب علينا تقبل العولمة"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد 3، صندوق النقد الدولي (FMI)، ص.20.

[68]– عمر صقر، المرجع السابق، ص.28.

[69]– أنتوني غدنز،2005، ***علم الاجتماع***، ترجمة: الدكتور فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت–لبنان،ص.151.